اثر بعض العوامل الاجتماعية على جنوح الأحداث في محافظة المنوفية

د. عبدالعزيز محمد شفيق *

الملخص

استهدفت الدراسة الحالية تحديد أشكال ودرجة جنوح الأحداث بمحافظة المنوفية، وأهم العوامل الاجتماعية ذات الصلة بانحراف الأحداث بالمحافظة.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم إجراء بحث ميداني على نزلاء مؤسسة الأحداث بقويسنا وبعض الأحداث الذين ارتكبوا بعض الجرائم ولم يصدر ضدهم أحكام قضائية بعد، حيث بلغ حجم العينة نحو (102) حدثا ، يمثلون نحو 6.6% من إجمالي من هم على ذمة قضايا الأحداث بالمحافظة، وقد تم تصميم استمارة استبيان جمعت بالمقابلة الشخصية، تضمنت العديد من الأسئلة منها ما يتعلق بدرجة جنوح الأحداث (المتغير التابع)، ومنها ما يختص بالمتغيرات المستقلة المدروسة وقد تم الاستعانة بفريق بحثي بعد تدريبه على جمع الاستمارة و استغرقت فترة الاختبار الميداني لاستمارة الاستبيان وجمع البيانات الميدانية نحو أربعة أشهر (أبريل- يوليو) عام2004.

وقد أظهرت النتائج أن الضرب ثم السرقات بأنواعها هي أهم الجنايات التي يرتكبها الأحداث المبحوثون، وأن المخدرات والقتل هي أهم الجنايات التي يرتكبونها ، كما أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن مستوى جنوح هؤلاء الأحداث يميل إلى الدرجات المنخفضة والمتوسطة (48%، 34.3% على الترتيب)، بينما لا تمثل الدرجات المرتفعة من جنوح الأحداث المبحوثين سوى 17.7%من إجمالي العينة، كما أظهرت نتائج التحليل الإحصائي باستخدام أسلوب الانحدار المتدرج Step-wise أن أهم العوامل الاجتماعية المؤثرة على جنوح الأحداث المبحوثين- هي ثمانية عوامل وان هذه العوامل تفسر مجتمعة نحو 47.4%من التباين الكلي لدرجة جنوح هؤلاء الأحداث وتتمثل هذه العوامل في : المستوى الاقتصادي للأسرة، الأصدقاء والصحبة، التنشئة الاجتماعية، غياب الوازع الديني، التفكك الأسري، غياب القدوة والمثل الأعلى، شخصية الحدث، عمر الحدث.

المقدمة

يعتبر الاهتمام برعاية وقضايا الطفولة من العمليات الحيوية والأساسية لضمان حماية مستقبل أي مجتمع من المجتمعات، كما أنها عملية بنائية أساسية لتحقيق ما يأمله أي مجتمع من تكوين متطور ومتوازن بعيدا عن الانحرافات والأمراض الاجتماعية، ويضمن لهذا المجتمع القدرة على الابتكار والتجديد في الفكر والعمل، والتمسك بالقيم الحميدة والأخلاق الفاضلة.

---

* قسم المجتمع الريفي والإرشاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة عين شمس.

وعلى الرغم من عقد العديد من المؤتمرات والندوات العلمية في شأن الطفولة، وكذلك إنشاء المراكز والمعاهد المتخصصة لدراسة الطفولة، وتشكيل المجلس القومي للأمومة والطفولة عام 1988، واعتبار العشر سنوات (1989-1999) عقدا تعطى فيه الأولوية لمشروعات الطفولة في خطط مصر المستقبلية، وتصديق مصر على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل في سبتمبر 1990، التي أكدت على حق الأطفال في الحماية من الأخطار التي يتعرضون لها بسبب الحروب أو العمل أو قسوة المعاملة أو الوقوع ضحايا للعنف والمخدرات (1-1994 – ص ص 141 ، 142)، إلا أن تقارير الأمن العام – مع التحفظ على دقتها- توضح تزايد حجم جنح تعرض الأحداث للانحراف من 1398 جنحة عام1987، إلى نحو 33021 جنحة عام 1991، (15-1994-ص143)، لترتفع إلى نحو35100 جنحة عام 2001، هذا بالإضافة إلى قضايا جنايات الأطفال والتي وصلت إلى نحو 921جناية أغلبها قضايا مخدرات (668 قضية)والتي تمثل نحو 72.5% من إجمالي جنايات الأحداث يليها إحراز الأسلحة (133 قضية)، تمثل نحو 14.4% من إجمالي جنايات الأحداث(2-2001ص ص 95-96)، الأمر الذي يشير إلى أننا بصدد ظاهرة ملموسة بالغة الخطورة لها انعكاساتها السلبية الواضحة في المجتمع على كافة المستويات الأمنية والسياسية والاجتماعية.

ولاشك أن انحراف الأحداث من المشكلات الاجتماعية الهامة التي تهدد استقرار وتوازن المجتمع خاصة في المجتمع الريفي الذي يتسم بسيادة السلوك التقليدي العاطفي، وبصفة خاصة إذا كانت هذه المشكلات تتعلق بالانحرافات الاجتماعية، والتي تعد سلوكا شاذا في مجتمع محدود متمسك بالعرف والعادات والتقاليد (3-1996- ص1) ويعتبرظهور حالات انحراف الأحداث بالريف المصري شيئا غير طبيعي وسط بيئة تزداد فيها المراقبة الاجتماعية للأحداث خلال تنشئتهم لاكسابهم عادات المجتمع وتقاليده، مما يستلزم معه إخضاع انحرافات الأحداث في الريف للدراسة للتعرف على العوامل المرتبطة بها، وكيفية الحد من انحرافات هذه الفئة، والتي تمثل المستقبل بالنسبة للمجتمع الريفي، وتدعيم القيم والعادات السلوكية المرغوبة في أفرادها، والتمكن من إحداث التنمية لهذا القطاع العريض من المجتمع دون عائق ذى أثر كبير كانحراف الأحداث بالريف المصري.

مشكلة الدراسة:

تعتبرمحافظة المنوفية من أكثر محافظات مصر ريفية، حيث يمثل السكان الريفيون بها ما يقرب من 80% من إجمالي سكانها، والملاحظ أن جنح الأحداث بها في تزايد مستمر (جدول 1) ، حيث أن عددها قد زاد من 524 جنحة أحداث عام 1982، إلى 882 جنحة عام 1992 (2-1992،1984- ص ص228، 229) إلى نحو 1531 جنحة عام 2001 (2-2001-ص 96) أي أن نسبة الزيادة في جنح الأحداث قد بلغت نحو 292.2% عن عام 1983، ونحو 173.6% عن عام 1992، وهي نسبة خطيرة لا تتناسب مع الزيادة السكانية خلال نفس الفترة الزمنية، ولا تتناسب مع طبيعة عادات وتقاليد سكان تلك المحافظة، وبناءا على ذلك فقد تبلورت مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على التساؤلات التالية:

1- ما هي أشكال ودرجة جنوح الأحداث بالمحافظة؟

2- ما هي أهم العوامل الاجتماعية ذات الصلة بانحراف الأحداث بالمحافظة؟

3- ما هي التوصيات التي يساعد الاخذ بها على الحد من جنوح الأحداث بالمحافظة؟

أهـداف الدراسـة:

تتلخص مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على التساؤلات السابق الإشارة إليها في مشكلة الدراسة.

خطـة الدراسـة:

تحقيقا لأهداف الدراسة تم وضع خطة تضمنت العناصر التالية:

1- الإطار المرجعي والدراسات السابقة.
2- فروض الدراسة وطريقة التحليل.
3- عينة الدراسة.
4- القياس الرقمي لمتغيرات الدراسة.
5- نتائج الدراسة.
6- المناقشة العامة للنتائج والتوصيات.

أولا : الإطار المرجعي والدراسات السابقة :

أ) مفهوم جنوح الأحداث :

تشير كثير من الدراسات والبحوث في هذا المجال إلى بعض المفاهيم المرتبطة بهذا الموضوع، حيث يعرف خياري (18-1985حص13) الانحراف على أنه "انتهاك للتوقعات والمعايير الاجتماعية"، والفعل المنحرف ليس أكثر من أنه "حالة من التصرفات التي تهدد الحياة نفسها"، كما تعرف إحدى الدراسات السلوك المنحرف بأنه "عرض من أعراض عدم التكيف نتيجة قيام عقبات مادية أو نفسية تحول بين الحدث وبين إشباع حاجاته على الوجه الصحيح" (9-1984ص 5)، كما يعرفه البعض بأنه "سلوك مضاد للمجتمع ويستحق نوعا من العقاب أو انه سلوك يخرق القانون". (14-2001حص34).

أما عن مفهوم الحدث فهو يعني في اللغة العربية "صغير السن"، إلا أن المجتمع المصري اصطلح على ربط اللفظ عرفا وبطريق التواتر بجناح الأحداث (6-1986حص61) ويختلف تعريف الحدث في القانون عنه في العلوم الاجتماعية، حيث يقصد بالحدث في القانون المصري "من لم يتجاوز سنه ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة (16-1992ص1)، ويعرفه بعض الاجتماعيين النفسيين بأنه "الصغير منذ ولادته وحتى يتم له النضج الاجتماعي والنفسي وتتكامل له عناصر الرشد (1-1973- ص1)، (11-1961حص22). أما الحدث المنحرف فهو "الذي ارتكب فعلا يعاقب عليه القانون الخاص بالأحداث" (9-1984ص 6)، كذلك هو الشخص الذي وجد في حالة من الحالات التي نص عليها قانون الأحداث المنحرفين، والذي تم إيداعه في مؤسسة رعاية الأحداث بحكم القضاء" (17-1977ص). أما الجناح فيشير إلى "سلوك خاطئ أو غير قانوني أو إجرامي أو أي سلوك يحمل اتهاما أو ذنبا خاصا (20-1990)، والجانح لغويا يعني "الآثم" ويعرفه "دريفر" بأنه "اصطلاح يستخدم بشكل عام ليدل على المذنب الصغير المعادي للقانون، ولكن هذا الذنب قد لا يكون أيضا من الخطورة التي تجعله يمثل جريمة معينة" (24-1991حص83)، والجانح يطلق على "الحدث الذي يسلك سلوك غير عادي نحو نفسه أو الآخرين من أفراد

المجتمع ويتصف هذا السلوك بطابع الخطورة والاستمرار والتكرار، وهو ليس رد فعل مؤقت لمشكلة من المشكلات التي تواجه الحدث، ولكنه اعتاد على مخالفة القانون وهو في سن أقل من 18 سنة وحكم بإدانته في محكمة الأحداث" (19-1965حص436)، كما يعرف الجانح بأنه "الحدث أو الطفل أو المراهق الذي ارتكب عملا خارجا على المعايير الاجتماعية وعلى القانون" (12-1989ص). أما عن المفهوم القانوني للحدث الجانح فهو "شخص في حدود سن معين يمثل أمام هيئة قضائية أو أية سلطة أخرى مختصة بسبب ارتكاب جريمة جنائية ليتلقى رعاية من شأنها أن تيسر إعادة تكيفه الاجتماعي" (11-1961- ص149). ويعرف "بروك" الجانح في ضوء المفهوم القانوني بأنه "شخص صغير عادة في سن الثامنة عشرة أو أقل يرتكب إثما أو ارتكبه البالغ لعواقب بواسطة القانون" (27-1978حص ص 4 ، 9)، كما تصف "أبي" الطفل بأنه جانح فقط عندما تحضره جريمة لمحكمة الأحداث (28-1960حص44). ويعرف "سكوت" (29-1964حص 87) جنوح الأحداث بأنه "سلوك يسلكه البنات والأولاد تحت سنة الثامنة عشرة ولا يقبله المجتمع، وهو بشكل عام يستلزم نوعا من التحذير أو العقاب. كما يعرفه "شيلدون" بأنه "سوء تكيف الأحداث مع النظام الاجتماعي عن الذي يعيشون فيه، واعتبروا الجناح أفعالا مكررة غير قانونية تصدر عن أشخاص لم يبلغوا سن السادسة عشرة ولو ارتكبها الكبار لاعتبرت جرائم (30 -1950 – ص 13).

وفي ضوء ما سبق عرضه من مفاهيم وتعاريف يمكن تحديد المفهوم أو التعريف الإجرائي لجنوح الأحداث والذي اعتمدت عليه الدراسة الحالية في تحقيق أهدافها على أنه "يعبر عن السلوك غير السوي وغير المقبول اجتماعيا وقانونيا، والذي يقوم به أفراد في سن الثامنة عشرة أو أقل، مما يجعلهم يقعون تحت طائلة القانون المصري، والذي يلزم معه شكل من أشكال العقاب".

ب: القوانين والضوابط الرسمية لجنوح الأحداث :

تحقيقا للهدف الأول للتعرف على الضوابط الرسمية والقوانين التي تتعامل مع ظاهرة جنوح الأحداث، فقد تم متابعة القوانين الخاصة بالأحداث في العصر الحديث إلى أن وصلت إلى القوانين المعمول بها حاليا، وسيتم تناولها كما يلي:

قانون العقوبات 1892 (20-1990- ص ص78 ، 79) ، والذي عرف الحدث لغظيا "بالمذنب"، واعتبر الحدث مجرما كالكبار ، وأشار إلى أنماط السلوك المتمثل في الجناية أو الجنحة أو المخالفة، في حين لم يتعرض لأنماط السلوك الأخرى من الانحرافات الخاصة بالأطفال مثل التعرض أو الاستعداد للانحراف، كما اعتبرهم مسئولين عن أفعالهم، وكان الحد الأدنى لسن المسئولية الجنائية هو سن السابعة والحد الأعلى سن الخامسة عشر سنة، فإذا وقع الحدث بين السابعة والخامسة عشرة، وجب إقامة الدعوى عليه في حالة مخالفته للقانون، وإذا كانت المخالفة بدون قصد أو إدراك أخلت المحكمة سبيله، كما أجاز القانون تسليمه إلى والديه أو وضعه تحت إشراف شخص مؤتمن أو إرساله إلى مؤسسة زراعية أو صناعية إلى أن يبلغ سن العشرين، وإذا كان فعله الإجرامي قد حدث عن قصد أو إدراك فإن المحكمة تحكم عليه حكما مخففا عن الكبار ، ولم تكن هناك محاكم منفصلة للأحداث، وقد أنشئت أول إصلاحية للأحداث الجانحين بالإسكندرية عام 1894، كما أنشئت أول مؤسسة للفتيات المنحرفات عام 1901.

قانون العقوبات الأهلي لسنة 1904،الذي أفرد بابا خاصا بالأحداث المجرمين وألغي قاعدة الإدراك، وتوسع في إسناد المسئولية الجنائية على الأفراد دون ما اعتبار لاختيارهم أو إدراكهم، كما ألغي العقاب البدني، وقد اتجهت روح القانون نحو

المجتمع والانتقام من الأحداث الخارجين عن القانون أكثر من اهتمامهم نحو تأديبهم وإصلاحهم، وقد أنشئت أول محكمة للأحداث الجانحين بالقاهرة عام 1905، ثم بالإسكندرية عام 1906.

قانون الأحداث المشردين لسنة 1908، الذى اعتبر الحدث المشرد هو الذي لم يبلغ سنه الخامسة عشرة، وقد توافرت في بعض الحالات مثل: التسول في الطريق العام، وعدم وجود إقامة مستقرة له أو وسائل للتعيش، وكان أبواه متوفين أو محبوسين ، وسوء سلوكه مع الأب والأم، ويتضمن القانون حجز الأحداث المشردين في مدرسة إصلاحية أو محل آخر مماثل له احتياطيا إلى يوم محاكمتهم.

قانون رقم 27 لسنة 1931، الذى أعطى حق إخلاء سبيل الحدث بعد انقضاء المدة التي رؤى فيها كافية لإصلاحه، بحيث لا تزيد عن الخمس سنوات، وبشرط إخلاء سبيله عند بلوغه سن الثامنة عشرة.

قانون العقوبات رقم 58 لسنة 1937، الذى نص على عدم الحكم على الصغير الذي يزيد سنه على سبع سنوات وتقل عن اثنى عشر ، بالعقوبات المقررة للمجرم الأكبر سنا، وعلى إلغاء عقوبة التأديب البدني كالضرب.

قانون رقم 124 لسنة 1949، الذى توسع في تحديد الأطفال المشردين، وكذلك الأعمال الخاصة بالتشرد، والتدرج في العقوبات على الأحداث المشردين، والتخفيف من الإجراءات الخاصة بمحاكمتهم، وإسناد بعض السلطات النيابة في تقرير أحكام خاصة بالأحداث المشردين، كما رفع الحد الأعلى لسن المسئولية من 15 إلى 18 سنة.

وفي عام 1954 (5-1977-ص ص61 -63) صدر القرار الجمهوري بإنشاء الاتحاد العام لرعاية الأحداث ليضم الهيئات والمؤسسات التي تعمل في رعاية الأحداث المشردين والمنحرفين والمعرضين لذلك، وفي عام 1964 صدر قرار جمهوري بنقل ملكية الاتحاد العام لرعاية الأحداث ومؤسساته ووحداته إلى الدولة وأصبحت تابعة بشكل مباشر إلى وزارة الشئون الاجتماعية.

قانون رقم 31 لسنة 1974، وقد جاء بشأن جميع الأحداث، حيث ألغي جميع القوانين الخاصة بالأحداث سواء الأحداث المجرمين أو الجانحين أو المشردين (22-1996-ص60)، ويشير هذا القانون إلى التعدد في التعبير عن الجناح، حيث يعبر عنه بلفظ "مجرم" أو "معرض للانحراف" أو بكونه يشكل "خطورة اجتماعية كما ان مفهوم الجناح أصبح من الاتساع حيث شمل: الأحداث المجرمين والأحداث المعرضين الى الانحراف من أو الذين يشكلون خطورة اجتماعية، إضافة إلى فئة المعرضين للانحراف من الأطفال متعددي الهروب من معاهد التعليم أو التدريب ، ولم يحدد هذا القانون حد أدنى للمسئولية الجنائية وإن كان قد خفف منها، كما أضاف ضرورة الاهتمام بالعوامل النفسية التي تؤثر على سلوك الحدث كالمرض العقلي، أو النفسي، أو الضعف العقلي، ووضع المصاب بأحدها هذه الأمراض موضع فاقد القدرة على الإدراك مما يستوجب إيداعه إحدى المستشفيات المتخصصة وفقا للإجراءات التي ينظمها القانون.

كما نص القانون على عدم الحكم على الحدث الذي لا يتجاوز سنه خمسة عشر عاما ويرتكب جريمة، بأي عقوبة أو تدابير خاصة بالسجن وإنما يحكم عليه بأحد التدابير العلاجية كالتوبيخ / أو التسليم لأبويه أو إلحاقه بالتدريب المهني أو الالتزام بواجبات معينة، أو الاختبار القضائي أو الإيداع في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية أو الإيداع في إحدى المستشفيات الخاصة.

وبالنسبة للحدث الذي تجاوز سنه خمسة عشرة سنة، ولا يجاوز سنه ثماني عشرة سنة، إذا ارتكب جريمة عقوبتها الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة، يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات، وإذا كانت العقوبة الأشغال الشاقة

المؤقتة أو السجن تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وفي جميع الأحوال لا تزيد المدة على ثلث الحد الأقصى للعقوبة المقررة للجريمة، ويجوز الحكم بإيداعه إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية مدة لا تقل عن سنة.

قانون الطفل رقم 12 لسنة 1996(المعاملة الجنائية للطفل)،الذي تضمن هذا في الباب الثامن الرعاية الجنائية للطفل، حيث يرسم أبعاد هذه الرعاية ويحدد نطاقها ويضع ضوابطها الموضوعية والإجرائية، ويأخذ القانون بنظرية الضرورة الاجتماعية والتي تنبه إلى مختلف العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على الطفل وقد تؤدي إلى وقوعه في الجريمة فيتعين أن يعامل الطفل بأساليب الإصلاح والوقاية أكثر مما يعامل بالأساليب الجنائية التي تتضمن معنى الإيلام والعقاب (21-2004حس مس 235 -149). والملاحظ أن هذا مواد القانون (من94 وحتى 142) قد عالجت كثيرا من الموضوعات منها عدم المسئولية الجنائية للطفل أقل من سبع سنوات ، وتسري أحكام هذا القانون على من يبلغ سن الثامنة عشر ميلادية وقت ارتكاب الجريمة، وقد حدد هذا القانون الحالات التي يعتبر فيها الطفل منحرفا، كما حدد العقوبة تبعا لسن الطفل، وقد ظهر هذا القانون جامعا لكل القوانين التي صدرت في هذا الشأن، وأصبح المرجع القانوني الوحيد، المعمول به حاليا بشأن الأطفال المنحرفين.

ه) العوامل الاجتماعية المؤثرة على جنوح الأحداث :

باستعراض النتائج التي توصلت إليها مجموعة الدراسات السابقة التي أتيح الاطلاع عليها (وقاد-1991)، و(بنيت-1960)، و(عثمان -1990)، و(درويش-1988)، و(زهران-1977)، و(الشرقاوي -1986)، و(المركز الديموجرافي-2003)، و(عبد المنعم -1994)و (العيسوي-2001)، و(حافظ -1995)، و(المركز القومي - 1999)، و(الجمعية المصرية – 2001)، يمكن تحديد أهم العوامل الاجتماعية المؤثرة على جنوح الأحداث في تسعة عشر متغيرا هي : 1) سن الحدث، 2) جنس الحدث، 3) العجز عن التكيف الاجتماعي، 4) التفكك الأسري، 5) غياب أحد الوالدين، 6) حجم الأسرة، 7) التنشئة الاجتماعية، 8) علاقة الأبوين بالحدث، 9) الحالة التعليمية للأسرة، 10) الحالة المهنية للأسرة، 11) المستوى الاقتصادي للأسرة، 12) الانحراف الأخلاقي داخل الأسرة، 13) الوسائل الإعلامية، 14) الإصدقاء والصحبة، 15) المدرسة والنظام المدرسي، 16) الثقافة المحيطة بالحدث، 17) شخصية الحدث، 18) غياب الوازع الديني، 19) غياب القدوة والمثل الأعلى. وهذه المتغيرات هي نفسها مجموعة المتغيرات التي اعتمدت عليها الدراسة الحالية.

ثانيا : فروض الدراسة وطريقة التحليل :

لتحقيق الهدف الثالث للدراسة، فقد تم صياغة كل من الفروض البحثية والإحصائية التي يمكن أن تصف طبيعة العلاقات بين المتغير التابع (درجة جنوح الأحداث في محافظة المنوفية)، والمتغيرات المستقلة للدراسة على النحو التالي:

الفرض العام:

ويختص بتحقيق الهدف الثالث للدراسة، وهو تحديد أهم العوامل الاجتماعية المؤثرة على درجة جنوح الأحداث في محافظة المنوفية، وينص هذا الفرض على "انه " توجد علاقة معنوية بين درجة جنوح الأحداث في محافظة المنوفية والمتغيرات المستقلة

الفروض الإحصائية:

من الفرض العام تم اشتقاق19 فرضا إحصائيا (من 1- 19) تشترك جميعها في مقولة واحدة مؤداها "لا توجد علاقة معنوية بين درجة جنوح الأحداث في محافظة المنوفية، وبين كل من المتغيرات المستقلة التالية: سن الحدث، وجنس الحدث، والعجز عن التكيف الاجتماعي،التفكك الاسرى ، وغياب احد الوالدين ، وحجم الاسرة ، والتنشئة الاجتماعية، وعلاقة الأبوين بالطفل،و الحالة التعليمية للأسرة، والحالة المهنية للأسرة، والمستوى الاقتصادي للأسرة، والانحراف الأخلاقي داخل الأسرة، والوسائل الإعلامية، والأصدقاء والصحبة، والمدرسة والنظام المدرسي،و الثقافة المحيطة بالحدث، وشخصية الحدث، وغياب الوازع الديني، وغياب القدوة والمثل الأعلى.

أما الفرض الإحصائي 20 فيختص بمعرفة التأثيرات المتداخلة لمتغيرات الدراسة المستقلة مجتمعة من جهة، وفي علاقتها بدرجة جنوح الأحداث بمحافظة المنوفية من جهة أخرى.

أما عن منهج الدراسة وطريقة التحليل، فقد تم الاستعانة بمنهج دراسة الحالة، والتحليل الوصفي والكمي باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات الميدانية، التي تتفق مع طبيعة البيانات، وقد شملت هذه الأساليب مقاييس التحليل الإحصائي الوصفية، ومعاملات الارتباط البسيط، والانحدار المتدرج.

ثالثاً : عينة الدراسة :

تم إجراء هذا البحث بمحافظة المنوفية، والتي تمثل أكثر محافظات مصر ريفية (80% من السكان ريفيون)، وتقع هذه المحافظة في وسط الدلتا، يحدها شمالا محافظة الغربية، وجنوبا محافظتا الجيزة والفيوبية، وشرقا محافظة القليوبية، وغربا محافظة البحيرة، ويزيد تعداد سكان المحافظة عن ثلاثة ملايين نسمة.

ولدراسة أشكال ودرجة جنوح الأحداث والعوامل الاجتماعية المؤثرة عليها بالمحافظة، فقد تم اختيار جميع نزلاء مؤسسة الأحداث بقويسنا (وهي المؤسسة الوحيدة للأحداث بالمحافظة)، وقد بلغوا 45 حدثا، كما تم اختيار عينة عشوائية من الأحداث على ذمة بعض القضايا المتعلقة بهم وقد بلغوا 57 حدثا، وبذلك فقد بلغ حجم عينة الدراسة 102فرداً، يمثلون 6.6% من إجمالي الأحداث الجانحين على ذمة القضايا بالمحافظة.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم تصميم استمارة استبيان بالمقابلة، تضمنت العديد من الأسئلة، منها ما يتعلق بجنوح الأحداث (المتغير التابع)، ومنها ما يتعلق بالمتغيرات المستقلة المدروسة، وقد تم اجراء اختبار مبدئي للاستمارة على عينة مكونة من 15 حدثا، لتصحيح وحدات الدراسة إما بالحذف أو التعديل أو الإضافة لوحدات أخرى لتحقيق الانسجام بين وحدات الاستمارة وأهداف البحث.

وعقب وضع الاستمارة في صورتها النهائية بدأت مرحلة جمع البيانات، وقد استغرقت فترة الاختبار المبدئي وجمع البيانات الميدانية نحو أربعة أشهر (ابريل – يوليو) عام 2004.

رابعا: القياس الرقمي لمتغيرات الدراسة :

تطلب اختيار الدراسة للأسلوب الكمي ضرورة تكوين بعض المقاييس والمؤشرات الرقمية المعبرة عن مختلف المتغيرات التابعة والمستقلة المدروسة، حتى يمكن إجراء الاختبارات الإحصائية الملائمة لطبيعة الفروض السابق الإشارة إليها.

أ) القياس الرقمي لدرجة جنوح الأحداث بالمحافظة (المتغير التابع):

تم قياس هذا المتغير في ضوء التعريف الإجرائي لجنوح الأحداث بالدراسة الحالية من خلال محورين:

1- في ضوء محددات قانون الطفل رقم 12 لسنة 1996 لخطورة الحدث اجتماعيا (المادة96) ومدى مزاولته لبعض الحالات التي نص عليها القانون (مزاولة أعمال التسول وما شابه مما لا يصلح مورداً جدياً للعيش، وجمع أعقاب السجائر أو ما شابه، والقيام بأعمال تتصل بالدعارة والفسق أو فساد الأخلاق أو القمار أو المخدرات أو نحوها أو بخدمة من يقومون بها، وعدم تواجد محل إقامة مستقر أو الإقامة بالطرقات أو ما شابه، ومخالطة المعرضين للانحراف أو المشتبه فيهم وذوي السيرة السيئة، والاعتياد على الهروب من معاهد التعليم والتدريب، وسوء السلوك ومخالفة سلطة أبيه أو وليه أو وصيه أو أمه،(وكونة ليس لديه وسيلة مشروعة للتعيش ولا عائل مؤتمن، وإصابته بمرض عقلي أو نفسي ويخشى منه على سلامته أو سلامة الغير)، حيث تم قياسه من خلال إجابات مجموعة من العبارات 35 عبارة، منها 20 عبارة سلبية، و15عبارة إيجابية، وذلك وفقا للاستجابات التالية :موافق تماما، وموافق، ومحايد، وغير موافق، وغير موافق تماما، وقد أعطيت الإجابات الدرجات: 5 و 4 و 3 و 2 و 1 على الترتيب أو العكس وفقا لاتجاه الإجابة الصحيحة.

2- نوع الخطأ أو الجرم الذي وقع فيه ودرجة شدته، حيث تم ترتيب تلك الجرائم (20جريمة)وفقا لخطورتها على المجتمع، بدءاً من القتل (أخذ الدرجة 20)، ثم الضرب المفضي إلى الموت (الدرجة 19)، ثم إحداث عاهة مستديمة ....، وانتهاءاً بإتلاف ممتلكات الغير (أخذ الدرجة 1).

وقد تم جمع الدرجات التي تمثل المحورين المذكورين والمكونين للمتغير التابع (جنوح الأحداث) بعد ترجيح مكوناتهما، واعتبر المجموع المذكور هو المعبر عن درجة جنوح الأحداث (المتغير التابع).

ب) القياس الرقمي للمتغيرات المستقلة:

1- سن الحدث .. استخدم عدد السنوات التي عاشها الحدث حتى وقت جمع البيانات كمؤشر رقمي لقياس هذا المتغير.

2- جنس الحدث .. أعطيت القيمة 2 في حالة الإناث، والقيمة 1 في حالة الذكور، واعتبرت القيمة مؤشراً لهذا المتغير.

3- العجز عن التكيف الاجتماعي .. استخدمت مجموعة من العبارات (15عبارة) للتعبير عن مدى قدرته على التكيف الاجتماعي مع المجتمع المحيط به، وذلك وفقا للاستجابات التالية:موافق تماما،و موافق، ومحايد، وغير موافق، وغير موافق تماما) وقد أعطيت الإجابات القيم : 5 و4و 3 و 2 و 1 على الترتيب أو العكس وفقا لاتجاه الإجابة الصحيحة. وقد اعتبر مجموع القيم الإجابات المبحوث مؤشراً رقمياً لهذا المتغير.

4- التفكك الأسري .. استخدمت مجموعة من الأسئلة للتعبير عن مدى استقرار الأسرة، ووجود خلافات مستمرة بها ، حدوث طلاق بين الأبوين، ووجود حالات تعدد للزوجات .. ، حيث أعطيت القيمة 2 إذا كانت الإجابة تتجه للاستقرار ، والقيمة 1 للاتجاه العكسي، واستخدم مجموع القيم لاجابات المبحوث معبراً عن هذا المتغير.

5- **غياب أحد الوالدين**.. استخدمت مجموعة من الأسئلة لتحديد درجة غياب أو وجود الأبوين بالمنزل بصفة مستديمة، حيث أعطيت القيمة 2 إذا كانت الإجابة تتجه لوجود الأبوين، والقيمة 1 للاتجاه العكسي، واستخدم مجموع من القيم معبراً عن هذا المتغير.

6- **حجم الأسرة** .. استخدم عدد أفراد الأسرة كمؤشر رقمي لقياس هذا المتغير.

7- **التنشئة الاجتماعية** .. استخدمت مجموعة من العبارات (14عبارة) للتعبير عن مدى متابعة الأبوين لتربية الأبناء داخل وخارج المنزل، وتطبيق لأساليب التربية المناسبة، وتوفير الجو العائلي المناسب للتنشئة الصحيحة، وغرس القيم السوية في الأبناء وأساليب الضبط الاجتماعي داخل الأسرة، وذلك وفقاً للاستجابات التالية دائماً،و أحياناً، ونادراً، ولا يحدثوقد أعطيت الإجابات القيم : 4 و 3 و 2 و 1 على الترتيب أو العكس وفقا لاتجاه الإجابة الصحيحة، وقد اعتبر مجموع الإجابات مؤشراً رقمياً لهذا المتغير.

8- **علاقة الأبوين بالحدث** .. استخدمت مجموعة من العبارات (10عبارات) للتعبير عن مدى قوة أو ضعف العلاقات المتبادلة بين الأب والأم من ناحية والحدث من ناحية أخرى، وكذلك مدى حدوث مشاكل بين الأب والأم وتأثيرها المباشر وغير المباشر على الحدث، ومدى تكرار هذه المشاكل، وحدود تلك المشاكل على الأسرة وعلى الحدث، وذلك وفقاً للاستجابات التالية :دائماً،و أحياناً،و نادراً،و لا يحدث وقد أعطيت الإجابات القيم: 4 و 3 و 2 و 1 على الترتيب أو العكس وفقا لاتجاه الإجابة الصحيحة، وقد اعتبر مجموع القيم الإجابات المبحوث مؤشراً رقمياً لهذا المتغير.

9- **الحالة التعليمية للأسرة** .. ضم هذا المتغير مستويات تعليم الحدث ، وأخوته، والأب، والأم، حيث أعطيت القيم 6 و 5 و 4 و 3 و 2 و 1 على الترتيب طبقا للمؤهل الحاصلين عليه: مؤهل عالي ، وفوق متوسط، ومتوسط،و أقل من المتوسط،و يقرأ ويكتب،و أمي، واعتبر مجموع القيم لأفراد الأسرة مؤشراً رقمياً لهذا المتغير.

10- **الحالة المهنية للأسرة** .. ضم هذا المتغير المستويات المهنية التي يشغلها أعضاء الأسرة جميعاً، حيث أعطيت القيم 1 و 2 و 3و 4و 5و 6 على الترتيب للمهن التي يزاولوا: مهن غير حرفية أو مهارية،و تجارة غير مستقرة،و تجارة مستقرة،و مهن حرفية أو مهارية،و الزراعة،و أعمال مكتبية، وتم ترجيح القيم بمدى حريته في مزاولة المهن، فقد يعمل في مشروع ملكه (يأخذ القيمة 2، أو يعمل لدى الغير (القيمة 1)، واعتبر مجموع القيم المرجحة مؤشراً رقمياً لهذا المتغير.

11- **المستوى الاقتصادي للأسرة** .. ضم هذا المتغير مجموعة من المكونات منها : حالة المسكن الصحية والبيئية ،وملكية المسكن، وعدد الحجرات، ومدى توافر المرافق بالمسكن، ووجود أسر أخرى مشاركة بالمسكن، وملكية الأجهزة الكهربائية، ومتوسط دخل الأسرة، وقد تم حساب كل مكوناته بما يتناسب مع طبيعة مفرداته، وقد تم ترجيح قيم هذه المفردات لمراعاة الوزن النسبي لكل مكون، وقد اعتبر مجموع القيم المرجحة مؤشراً رقمياً لهذا المتغير.

12- **الانحراف الأخلاقي داخل الأسرة** .. ضم هذا المتغير مجموعة من العبارات (10 عبارات) للتعبير عن مدى الانحراف لأعضاء الأسرة (الأب،و الأم،و الأخوة)، كتعاطي المخدرات أو الخمور، أو توجيه اتهامات لهم أو القبض عليهم وصدور أحكام عليهم، وطبيعة الأخطاء او الجرم، وذلك وفقاً للاستجابات دائماً،و أحياناً،و نادراً،

ولم يحدث، وقد أعطيت الإجابات القيم :4و 3و 2و 1 على الترتيب أو العكس، وفقا لاتجاه الإجابة الصحيحة، وقد اعتبر مجموع القيم الإجابات المبحوث مؤشراً رقمياً لهذا المتغير.

13- الوسائل الإعلامية .. ضم هذا المتغير مجموعة من العبارات (10عبارات) للتعبير عن مدى التأثر بالوسائل الإعلامية المختلفة كالإذاعة والتليفزيون والسينما والصحف والمجلات ومدى الانتقاء لهذه المواد الإعلامية بما يدعم القيم الإيجابية أو السلبية الخاصة بالمجتمع، وذلك وفقا للاستجابات :دائماً، أحياناً، نادراً، لم يحدث، وقد أعطيت الإجابات القيم 4و 3و 2و 1 على الترتيب أو العكس، وفقا لاتجاه الإجابة الصحيحة، وقد اعتبر مجموع القيم الإجابات المبحوث مؤشراً رقمياً لهذا المتغير.

14- الأصدقاء والصحبة .. ضم هذا المتغير مجموعة من المكونات منها طبيعة الأصدقاء والأصحاب الذين يختارهم الحدث وأسباب الاختيار، وما يمارسه مع هؤلاء الأصدقاء والأصحاب من هوايات، وأسباب تفضيله لهم سواء في العمل أو في المدرسة أو الجيره، والسمات العامة لهؤلاء الأصدقاء، ودرجة انحرافهم -في حالة انحراف بعضهم- وقد استخدمت مجموعة من العبارات (15 عبارة)، وذلك وفقا للاستجابات :دائماً، أحياناً، ونادراً، ولم يحدث)، وقد أعطيت الإجابات القيم 4و 3و 2، و1 على الترتيب أو العكس، وفقا لاتجاه الإجابة الصحيحة، وقد اعتبر مجموع القيم الإجابات المبحوث مؤشراً رقمياً لهذا المتغير.

15- المدرسة والنظام المدرسي .. ضم هذا المتغير مجموعة من العبارات (10عبارات) التي تحدد اتجاه المبحوث نحو المدرسة، والتعليم بصفة عامة، ونوعية التعليم الذى كان يدرسه، وحبه للنظام المدرسي والأنشطة المدرسية التي يزاولها، والصداقات التي كونها من المدرسة، ومدى التزامه وانتظامه بالمدرسة ونظمها، وحبه لمدرسيه، ومدى إدراكه وفهمه لما يدرس بالمدرسة، وذلك وفقا للإستجابات : موافق جدا، وموافق،و محايد،و معارض، ومعارض جداً)، وقد أعطيت الإجابات القيم 5و 4و 3و 2و 1 على الترتيب أو العكس، وفقا لاتجاه الإجابة الصحيحة، وقد اعتبر مجموع القيم للإجابات المبحوث مؤشراً رقمياً لهذا المتغير.

16- الثقافة المحيطة بالحدث .. ضم هذا المتغير مجموعة من المكونات التي تعبر عن البيئة الاجتماعية في المحيط الخارجي الذى نشأ به الحدث، حيث وجهت مجموعة من العبارات (12 عبارة) تعبر عن جيرانه وأصدقاء الجيرة بالمنزل وبالحي الذى نشأ فيه ومدى التزامهم الاجتماعي والقانوني تجاه جيرانهم، ومدى حدوث انحرافات لهم، ودرجة اختلاطه بهم، ومدى تأثيرهم عليه في حياته العائلية وتكوينه لصداقاته وتنشئته الاجتماعية وتكوين قيمه وعاداته وتقاليده، وذلك وفقا للاستجابات :دائماً، أحياناً، نادراً، لم يحدث، وقد أعطيت الإجابات القيم : 4و 3و 2و 1 على الترتيب والعكس وفقا لاتجاه الإجابة الصحيحة، وقد اعتبر مجموع القيم لإجابات المبحوث مؤشراً رقمياً لهذا المتغير.

17- شخصية الحدث .. ضم هذا المتغير مجموعة من المكونات التي تمثل في مجموعها عناصر تكوين شخصية الحدث منها تعليمه وعمله وعلاقته الانفعالية بأسرته وهواياته ومدى رضاه عن كل هذه المكونات واتجاهاته نحوها وقد تم تكوين المؤشر الرقمي لهذا المتغير من مجموعة من العناصر الداخلة في تكوين مؤشرات أخرى سبق ذكرها، وقد اعتبر مجموع هذه العناصر – بعد ترجيحها طبقاً لأوزانها – مؤشراً رقمياً لهذا المتغير.

18- غياب الوازع الديني .. ضم هذا المتغير مجموعة من العبارات (8عبارات)، والتي تحدد مدى التزام الحدث وأسرته بأداء فروض الصلاة والصوم بانتظام، وسماعه ومشاهدته للبرامج الدينية وقراءة القرآن أو الإنجيل وما

إلى ذلك، وتم هـ نحو أداء تلك الفرائض ومدى تأثره بهذه الفرائض في سلوكياته العامة، وذلك وفقا للاستجابات :دائما=و أحيانا=و نادرا=و لم يحدث=، وقد أعطيت الإجابات القيم :4=و 3=و 2=و 1 على الترتيب أو العكس، وفقا لاتجاه الإجابة الصحيحة، وقد اعتبر مجموع القيم الإجابات المبحوث مؤشرا رقميا لهذا المتغير.

19- غياب القدوة والمثل الأعلى .. ضم هذا المتغير مجموعة من العبارات (8عبارات)، والتي تحدد مدى اتخاذ الحدث مثلا أعلى له أو وجوده من وجهة نظره وسماته الرئيسية بالمنزل أو بالمدرسة أو من الجيران أو قيادة سياسية أو دينية أو اجتماعية أو ما شابه، وذلك وفقا للاستجابات :موافق تماما، وموافق=و محايد=و معارض، ومعارض تماما)، وقد أعطيت الإجابات القيم 5=و 4=و 3=و 2=و 1 على الترتيب أو العكس، وفقا لاتجاه الإجابة الصحيحة، وقد اعتبر مجموع القيم الإجابات المبحوث مؤشرا رقميا لهذا المتغير.

خامسا : نتائج الدراسة :

1) أشكال ودرجة جنوح الأحداث بمحافظة المنوفية (الهدف الاول):

بدراسة أشكال جنوح الأحداث بمحافظة المنوفية يلاحظ أن أغلبها تقع تحت دائرة الجنح (99.2% من إجمالي جرائم الأحداث عام 2002)، ويأتي الضرب في مقدمة الجنح (32.6% من إجمالي الجنح) تليه السرقات بأنواعها (18.2% من إجمالي الجنح)، ثم التعرض لأنثى (3% من إجمالي الجنح).

أما بالنسبة للجنايات فيلاحظ محدودية هذه الجرائم بين الأحداث (12 جريمة عام2002)، وتأتي قضايا المخدرات في المقدمة (33.3% من إجمالي الجنايات)، يليها القتل (25%)، وذلك كما يوضح الجدول رقم (1)، كما يلاحظ أيضا تزايد معدلات الجرائم بشكل عام من سنة 1982 وحتى سنة 2002 ، حيث زادت جملة الجرائم من 527 جريمة عام 1982 إلى 884 جريمة عام 1992، ووصلت إلى 1543 جريمة عام 2002، أي بمعدل زيادة قدرها 167%، و292% على التوالي من عام 1982 كسنة أساس، مما يستوجب النظر الى هذا التزايد الكبير في تلك الفترة الزمنية القصيرة (20سنة)، وفي تلك الفئة السنية التي تمثل المستقبل لهذا البلد.

أما بالنسبة لمستوى جنوح الأحداث بمحافظة المنوفية، فقد أوضحت نتائج الدراسة أن الدرجة المعبرة عن جنوح الأحداث بالمحافظة قد تراوحت بين حد أدنى قدره 60 درجة، وحد أعلى قدره 720 درجة ، بمتوسط حسابي قدره 212.4، وانحراف معياري قدره 10.3، وقد تم تصنيف أفراد العينة وفقا لتلك الدرجات إلى ثلاث فئات: الأولى ذات مستوى الجنوح المنخفض (60-280درجة) وتمثل نحو 48% من إجمالي عينة الدراسة، والثانية ذات مستوى الجنوح المتوسط (281-500درجة) وتمثل نحو 34.3% من إجمالي العينة، والثالثة ذات مستوى الجنوح المرتفع (501-720درجة) وتمثل نحو 17.7% من إجمالي العينة، وهو ما يوضحه الجدول رقم(2).

جدول رقم (1) بيان جرائم الأحداث بمحافظة المنوفية أعوام 1982 ،1992، 2002

أنواع الجرائم / السنوات / 5% للتغير	الجنـــــح													الجنـــــايات								جملة الجرائم
	سرقات	نصب	هتك عرض	ضرب	قتل وإصابة خطأ	إتلاف	تبديد	خش تجاري	فعل فاضح	مقاومة لمجرة	تعرض لأنثى	جنح أخرى	إجمالي الجنح	إحداث عامة	خطف	اغتصاب	سرقة بالإكراه	قتل	ضرب أدى إلى الموت	مخدرات	جنايات أخرى	جملة الجنايات	
1982	23	-	-	274	15	6	4	5	-	-	-	197	524	1	-	-	-	-	1	1	-	3	527
1992	193	-	3	398	14	9	-	1	-	-	-	264	882	-	-	-	1	-	-	1	-	2	884
% من عام 1982	839	-	-	145	93	150	-	20	-	-	-	134	168	-	-	-	-	-	-	-	-	66	167
2002	278	-	8	499	12	10	17	-	6	1	46	654	1531	1	1	1	1	3	1	4	-	12	1543
% من عام 1992	144	-	266	125	85	111	-	-	-	-	-	247	173	-	-	-	100	-	-	400	-	600	174
% من عام 1982	1208	-	-	182	80	166	425	-	-	-	-	331	292	100	-	-	-	-	100	400	-	400	292

المصدر : جمعت وحسبت من تقارير الأمن العام والإدارة العامة لمباحث رعاية الأحداث- وزارة الداخلية – القاهرة – أعوام 82-2002 م

جدول رقم (2) نتائج التحليل الأحصائي لمتغيرات الدراسة

المتغيـــــرات	المدى الفعل		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفئـــــات						الجمـــلة	
	الحد الادنى	الحد الاعلى			الاولـــى		الثانيـــة		الثالثـــة			
					عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
المتغير التابع												
درجة جنوح الاحداث	60	720	212.4	10.3	49	48	35	34.3	18	17.7	102	100
المتغيرات المستقلة												
عمر الحدث	8	18	15.1	2.7	17	16.7	39	38.2	46	45.1	102	100
جنس الحدث	1	2	1.8	1.9	7	6.9	95	93.1	-	-	102	100
العجز عن التكيف الاجتماعي	15	75	44.2	5.6	32	31.4	55	53.9	15	14.7	102	100
التفكك الاسري	10	20	15.4	3.4	21	20.6	45	44.1	36	35.3	102	100
غياب احد الوالدين	4	8	6.1	1.2	35	34.3	47	46.1	20	19.6	102	100
حجم الاسرة	3	12	7.1	6.3	28	27.5	41	40.2	33	32.3	102	100
التنشئة الاجتماعية	14	56	31.7	9.8	41	40.2	38	37.3	23	22.5	102	100
علاقة الابوين بالحدث	10	40	24.3	7.5	39	38.2	40	39.3	23	22.5	102	100
الحالة التعليمية للأسرة	3	72	45.1	8.9	45	44.1	38	37.3	19	18.6	102	100
الحالة المهنية للأسرة	12	60	38.4	11.2	40	39.2	33	32.3	29	28.5	102	100
المستوى الاقتصادي للاسرة	21	131	68.6	15.4	42	41.2	40	39.2	20	19.6	102	100
الانحراف الاخلاقي داخل الاسرة	10	40	22.1	12.2	47	46.1	32	31.4	23	22.5	102	100
الوسائل الاعلامية	12	38	20.7	10.3	32	31.4	49	48.1	21	20.5	102	100
الاصدقاء والصحبة	15	60	44.7	16.2	24	23.5	36	35.3	42	41.2	102	100
المدرسة والنظام المدرسي	14	48	35.1	8.6	31	30.4	40	39.2	31	30.4	102	100
الثقافة المحيطة بالحدث	12	48	30.4	3.2	41	40.2	41	40.2	20	19.6	102	100
شخصية الحدث	22	98	57.2	4.1	42	41.2	43	41.6	17	17.2	102	100
غياب الوازع الديني	8	32	14.3	2.7	48	47.1	37	35.7	17	17.2	102	100
غياب القدرة والمثل الأعلى	10	40	15.6	3.1	43	42.2	32	31.4	27	26.4	102	100

المصدر : عينة الدراسة

2) العوامل الإجتماعية ذات الصلة بإقتراف الأحداث بالمحافظة (الهدف الثالث):

لبيان أثر العوامل المستقلة (منفردة/مجتمعة) على المتغير التابع (درجة جنوح الأحداث) – الفروض الإحصائية (1-19) – أوضحت نتائج التحليل الإحصائي الواردة بالجدول رقم (3) معنوية العلاقة بين درجة جنوح الأحداث والمتغيرات المستقلة التالية:سن الحدث،و التفكك الأسري،و التنشئة الاجتماعية، وعلاقة الأبوين بالحدث،و المستوى الاقتصادي للأسرة،و الأصدقاء والصحبة،و غياب الوازع الديني، وغياب القدوة والمثل الأعلى (عند مستوى 0.01)، كما تبين معنوية العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة الممثلة في: وغياب الوالدين، وحجم الأسرة،و الحالة التعليمية للأسرة، والثقافة المحيطة بالحدث،و شخصية الحدث (عند مستوى (0.05)، وهو ما يعني قبول الفروض الإحصائية الخاصة بها، ورفض الفروض البحثية البديل المقابلة لها.

إما الفرض الإحصائي العشرون الخاص ببيان أثر المتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع (درجة جنوح الأحداث بمحافظة المنوفية)، فقد أوضحت نتائج التحليل الإحصائي الواردة بالجدول رقم (4) باستخدام الانحدار المتدرج معنوية النموذج الإحصائي عند الخطوة الثامنة، حيث بلغت نسبة "ف" المحسوبة 12.86، وهي معنوية عند مستوى 0.01، كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.474، ويعني ذلك أن هناك ثمانية متغيرات فقط من جملة المتغيرات المستقلة تفسر نحو 47.4% من التباين الكلي لدرجة جنوح الأحداث بمحافظة المنوفية، وأن النسبة المتبقية وقدرها 52.6% تفسرها متغيرات أخرى لم تشملها الدراسة.

ومن جهة أخرى يمكن القول أن أهم المتغيرات الثمانية التي تضمنها النموذج كانت كما يلي: المستوى الاقتصادي للأسرة ويفسر نحو 22.5% من التباين الكلي، يليه الأصدقاء والصحبة ويفسر نحو 8.6% ، ثم التنشئة الاجتماعية ويفسر 6.6% ، ثم يليها بقية المتغيرات الواردة بالجدول رقم (4) وفقا للخطوات التي تضمنها النموذج.

جدول رقم (3) علاقة درجة انحراف الأحداث والمتغيرات المستقلة بالدراسة

رقم الفرض	المتغيرات المستقلة	عامل الارتباط البسيط	رقم الفرض	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط البسيط
1	عمر الحدث	0.231**	11	المستوى الاقتصادي للأسرة	0.305**
2	جنس الحدث	0.0310	12	الانحراف الأخلاقي داخل الأسرة	0.143
3	العجز عن التكيف الاجتماعي	0.095	13	الوسائل الإعلامية	0.026
4	التفكك الأسري	0.372**	14	الأصدقاء والصحبة	0.303**
5	غياب أحد الوالدين	0.197*	15	المدرسة والنظام الدراسي	0.125
6	حجم الأسرة	0.194*	16	الثقافة المحيطة بالحدث	0.196*
7	التنشئة الاجتماعية	0.276**	17	شخصية الحدث	0.197*
8	علاقة الأبوين بالحدث	0.319**	18	غياب الوازع الديني	0.223**
9	الحالة التعليمية للأسرة	0.194*	19	غياب القدوة والمثل الأعلى	0.339**
10	الحالة المهنية للأسرة	0.076			

* معنوي عند مستوى 0.05

** معنوي عند مستوى 0.01

المصدر : عينة الدراسة

جدول رقم (4) نموذج التحليل للمتغيرات المستقلة في تأثيرها على درجة جنوح الأحداث باستخدام أسلوب الانحدار المتدرج

خطوات التحليل	المتغير المستقل الداخل في التحليل	عامل الارتباط المتعدد	معامل التخزين	% للتباين المفسر	معامل الانحدار	نسبة ف
الأولى	المستوى الاقتصادي للأسرة	0.473	0.2251	0.2251	0.4730	26.89**
الثانية	الأصدقاء والصحبة	0.531	0.3113	0.0862	0.4028	23.47**
الثالثة	التنشئة الاجتماعية	0.576	0.3772	0.0659	0.3671	19.73**
الرابعة	غياب الوازع الديني	0.611	0.4108	0.0336	0.2965	17.66**
الخامسة	التفكك الأسري	0.632	0.4377	0.0269	0.2344	15.32**
السادسة	غياب القدوة المثل الأعلى	0.649	0.4590	0.0213	0.2156	14.11**
السابعة	شخصية الحدث	0.667	0.4675	0.085	0.1982	13.67**
الثامنة	عمر الحدث	0.678	0.4739	0.0064	0.1873	12.86**

** معنوي عند مستوى 0.01

المصدر : عينة الدراسة

في ضوء ما سبق يمكن قبول الفرض الإحصائي العشرين بالنسبة للمتغيرات التي تضمنها النموذج، في حين تم رفض الفرض بالنسبة للمتغيرات الإحدى عشرة الأخرى التي يتضمنها النموذج التحليلي.

سادساً: المناقشة العامة للنتائج والتوصيات :

في ضوء النتائج السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

1- أغلب جرائم الأحداث بالمحافظة تقع تحت دائرة الجنح (99.2%)، وأن الضرب هو أكثر الجنح انتشاراً بين الأحداث (32.6%) وهو ما يمثل أمراً منطقياً لهذه الفئات السنية الصغيرة والتي تتسم بالانفعالية والتهور والشعور الزائد بالذات، كما وتتفق مع نتائج الدراسة والتي تشير إلى متوسط سن الأحداث بالعينة يبلغ نحو 15.1سنة، وهو سن المراهقة والتي يصعب معها السيطرة المحكمة من الأسرة أو من الذات، كما يلي الضرب في ترتيب جنح الأحداث بالمحافظة السرقات بأنواعها (18.2%)، وهو أيضاً يتفق ذلك مع نتائج الدراسة التي تشير إلى أن الحالة الاقتصادية تعد من أهم العوامل المؤثرة على جنوح الأحداث، ثم يلي ذلك التعرض لأنثى (3%)، وهو أيضاً ما يتمشى مع مظاهر هذه الفترة السنية الحرجة التي يمر بها هؤلاء الأحداث مع عدم قدرتهم على السيطرة على رغباتهم وضعف الضبط الاجتماعي الأسري عليهم.

2- إن الجنايات في هذه الفئة السنية محدودة إلى حد كبير (0.77% من إجمالي الأحداث عام 2002)، وهو أيضاً ما يتمشى مع المنطق، حيث تتسم هذه الفئة السنية إلى حد كبير بالبراءة والعفوية وعدم القدرة البدنية والذهنية على التخطيط لجرائم منظمة أو خطيرة بدرجة كبيرة على المجتمع، وعند حدوثها يغلب عليها ظروف قاهرة أو وقتية لا تتفق مع إمكانيات وقدرات هذه الفئة السنية الصغيرة (8-18 سنة).

3- يميل مستوى جنوح الأحداث بالمحافظة إلى الانخفاض (48% من العينة في مستوى منخفض للجنوح)، مما يعني أن مستوى الخطورة الاجتماعية لهؤلاء الجانحين منخفضة بما يعني ان السيطرة عليهم وان والقدرة على التقويم لازالت قائمة، وذلك ببذل بعض المجهود المنظم والصادق من الأجهزة المعنية بوزارة الشئون الاجتماعية والداخلية، بالإضافة إلى الأجهزة الإعلامية، حيث يمكن الوصول إلى نتائج إيجابية في هذا الشأن.

4- أهم العوامل المؤثرة على درجة جنوح الأحداث بالمحافظة هي على الترتيب: المستوى الاقتصادي للأسرة، والأصدقاء والصحبة، والتنشئة الاجتماعية، وغياب الوازع الديني، والتفكك الأسري، وغياب القدوة والمثل الأعلى، وشخصية الحدث، وسن الحدث، وهو ما يتمشى مع المنطق وظروف هؤلاء الأحداث بالمحافظة، حيث تتميز أسرهم بمستوى اقتصادي منخفض او متوسط (41.2% ، 39.2%) من إجمالي العينة بالترتيب، كما أن أصدقاء السوء في هذه الفئة السنية يصبحون من ذوى التأثير القوي والفعال خاصة مع غياب الرقابة الأسرية، كما أن التنشئة الاجتماعية لأغلب هؤلاء الأحداث مثلت في فئة المستوى المنخفض (40.2%)، بما يؤثر سلباً على سلوكياتهم وتعاملاتهم خارج نطاق الأسرة، كما أن أغلبهم يغيب عنه الوازع الديني الذي يعتبر خط الدفاع الأول الذي يحميه ويحمي غيره من السقوط في الأخطاء أو الآثام، وكذلك فإن التفكك الأسري ينعكس على سلوكيات هؤلاء الأحداث بالسلب، وكذلك غياب القدوة والمثل الأعلى سواء بالمنزل أو الجيرة أو الأقارب أو ما شابه ذلك،

كما أن تكوين شخصية الحدث نتيجة لكل الظروف المحيطة تنعكس بشكل سلبي على شخصية الحدث، كما أن سن الحدث يلعب دوراً رئيسياً في سلوكياته وانفعالاته مع الآخرين.

التوصيات :

بناءاً على نتائج الدراسة يمكن اقتراح بعض التوصيات للحد من جنوح الأحداث بمحافظة المنوفية تتمثل في:

1- عدم تعامل الأجهزة المعنية والمجتمع مع الأحداث الجانحين كمجرمين يستحقون العقاب، بل يجب معاملتهم كأبناء يحتاجون إلى الرعاية والتقويم المناسب وذلك نظراً لظروفهم ولسنهم .

2- قيام الأجهزة المعنية بوزارة الشئون الاجتماعية والداخلية بالاهتمام الفعلي بالظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها هؤلاء الأحداث، ووضع برامج تثقيفية ومهارية يمكن من خلالها الاستفادة من تلك الطاقات البشرية وتوجيهها إيجابياً نحو خدمة أنفسهم ومجتمعهم ودعمهم اقتصادياً خاصة مع ما أشارت إليه نتائج الدراسة من اثر المستوى الاقتصادي على جنوح الاحداث.

3- استخدام الأجهزة الإعلامية والثقافية في توصيل الرسائل المباشرة وغير المباشرة لهذه الفئة السنية ولأسرهم، تدفعهم للسلوك الإيجابي، وترفع من مستويات وعيهم الثقافي والديني، بزيادة الفترات الزمنية المعدة لذلك، والاهتمام بإعداد برامج لزيادة درجة الوعي الأسري بالتنشئة الاجتماعية السليمة للأبناء، وعدم تعريضهم لأي خلافات بين الآباء، وأن يعمل الآباء والأمهات على الظهور كنموذج مثالي يقتدي به الأبناء، والعمل على تماسك الأسرة، ورقابة الأبناء في سلوكهم خارج المنزل وتوجيههم في تحديد معايير لاختيار أصدقائهم.

4- حث الأجهزة التعليمية والمدارس على القيام بدورها التربوي بجانب التعليمي نحو هذه الفئات السنية، وتدعيم دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية، وإيجاد قنوات مستمرة للاتصال مع ذويهم لبتر أي سلوك منحرف في مهده، ومعالجة أي خلل يحدث في سلوك الأبناء بالعمل المشترك بين الأسرة والمدرسة.

5- العمل على شغل أوقات فراغ هذه الفئات السنية بما ينفعهم من هوايات حميدة، وبما يتيح لهم استغلالاً أمثل لهذا الوقت تحت إشراف الأسرة أو المدرسة أو مراكز الشباب.

المـــراجـــــع

أولا : مراجع باللغة العربية :

1- أكرم نشأت إبراهيم: إنحراف الأحداث ودور المؤسسات في المعاملة والمعالجة- المكتب الدولي لمكافحة الجريمة- بغداد – 1973.

2- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: تقارير الأمن العام – وزارة الداخلية – أعوام 1983-1992.

3- الجمعية المصرية العامة لمنع المسكرات ومكافحة المخدرات: المخدرات تدمر الجسم والنفس والمجتمع- نشرة دورية – القاهرة -2001.

4- المركز الدموجرافي بالقاهرة: الشباب في مصر (ديموجرافيا واجتماعيا واقتصاديا) – أوراق في ديموجرافية مصر – القاهرة 2003.

5- أنور محمد الشرقاوي: انحراف الأحداث – الطبعة الثانية – مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة 1977.

6- أنور محمد الشرقاوي: انحراف الأحداث – الطبعة الثانية – مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة 1986.

7- حامد عبدالسلام زهران: علم النفس الاجتماعي – الطبعة الرابعة- عالم الكتب- القاهرة 1977.

8- زينب عبدالمحسن درويش: بعض العوامل المرتبطة بجناح الأحداث – رسالة ماجستير – كلية الآداب – جامعة طنطا-1988.

9- سيد سيد حنفي أبو المجد: تربية وتعليم الأحداث بمؤسسات رعاية الأحداث الجانحين في مصر- رسالة ماجستير – كلية البنات – جامعة عين شمس 1984.

10- صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي، وآخرون: ظاهرة المخدرات – دراسة توثيقية للبحوث والدراسات الاجتماعية- التقرير الأول – القاهرة -1999.

11- طه أبو الخير منير: انحراف الأحداث في التشريع العربي والمقارن وفي الاجتماع الجنائي والتربية وعلم النفس- منشأة المعارف – الإسكندرية 1961.

12- عادل كمال السيد: دراسة مقارنة بين الأسوياء والجانحين على أسلوب رسم الذات – رسالة ماجستير كلية الآداب- جامعة عين شمس – 1989.

13- عبدالرحمن محمد العيسوي (دكتور): سيكولوجية المجرم – دار الراتب الجامعية – بيروت – 1997.

14- عبدالرحمن محمد العيسوي (دكتور): دراسات في الجريمة والجنوح والانحراف – دار الراتب الجامعية – بيروت2001.

15- عبدالفتاح عبدالنبي وآخرون (دكاترة): الدراسات الاجتماعية المحلية حول الأحداث المعرضين للانحراف – المجلة الجنائية القومية، الأنماط الجديدة لتشرد الصغار – مجلد 37 – العدد 3- نوفمبر 1994.

16- قانون رقم 31 لعام 1974 بشأن الأحداث – يونيو 1992.

17- ماجدة كمال محمد علام : البرنامج كأداة لتعديل سلوك الأحداث المنحرفين بالمؤسسات الأيوائية – رسالة ماجستير – كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان – 1977.

18- محمد سلامة غباري: مدخل علاجي جديد لانحراف الأحداث- العلاج الإسلامي ودور الخدمة الاجتماعية – المكتب الجامعي الحديث – القاهرة – 1985.

19- محمد طلعت عيسى : الخدمة الاجتماعية كأداة للتنمية – مكتبة القاهرة الحديثة – القاهرة – 1965.

20- محمد عبدالسلام حسن عثمان: جناح الأحداث في مدينة القاهرة – رسالة دكتوراه – كلية الآداب – جامعة عين شمس -1990.

21- محمد محمود مصطفى حميد (دكتور) : الدفاع الاجتماعي والخدمة الاجتماعية المعاصرة – مؤسسة الكوثر للطباعة – القاهرة – 2004.

22- منى شوقي حسن: دراسة لبعض العوامل الاجتماعية المؤثرة في انحراف الأحداث في الريف المصري – رسالة ماجستير – كلية الزراعة- جامعة عين شمس – 1996.

23- مهاب محمد جمال الدين وقاد : جناح الأحداث الكامن وخصائصه والعوامل التي قد تحوله إلى جناح ظاهر "دراسة امبريقية"-رسالة ماجستير – كلية البنات – جامعة عين شمس -1991.

24- موشيل صبحي مجلع: دراسة مقارنة في الذكاء والشخصية لدى بعض فئات جناح الأحداث- رسالة ماجستير – كلية الآداب – جامعة عين شمس – 1991.

25- نجوى حافظ (دكتور): اتجاهات جناح الأحداث في خمس سنوات – دراسة إحصائية لاتجاهات جناح الأحداث في محافظتي القاهرة والجيزة – المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية – القاهرة -1995.

26- وزارة الداخلية : قطاع الأمن الاجتماعي – الإدارة العامة لمباحث رعاية الأحداث – بيانات غير منشورة-2001.

ثانيا : مراجع باللغة الإنجليزية:

27- Brook Jersild, the Psychology of Edolescence, U.S.A, inc, 1978.

28- IVY benntt, "Delinquents and Neurotic Children", London tavisstock,1990.

29- Scott, Foresman, "Abnormal, Psychology and Modern Life", New York. Company coleman, 1964.

30- Sheldon & E, guleck "Unraveling juvenile Delinqunency". U.S.A Harvard University Press, 1950.

Impact of Some Social Factors On juvenile Delinquency In Monoufia Governorate

*Dr. Shafik Abdelaziz M.

Abstract

The recent study aimed at the recognition of the official rales against Juvenile delinquency, the degree of Juvenile delinquency phenomenon in Monoufia Governorate, and the most important social factors affecting it. To achieve the previous goals a field study was carried out from Juvenile care organization in Quesna, (45), and random sample of Juvenile court (57), representing 6.6% of the total Juvenile delinquency in Monoufia Governorate. An interview questionnaire was designed and several question were attached to cover all the study's variables (dependent & independent) and it's indicators. A teamwork was used after training them on collection the questionnaire. The pre-test and collecting data took about four months (April-July 2004).

The results indicated that the steals and strike is the most crime, and the level of the Juvenile delinquency tend to decrease social factors affecting Juvenile delinquency phenomenon: (8) variables explains together about 47.4% of the total variance of Juvenile delinquency. These factors were ranked according to it's relative importance & frequent appearance as follows: family economic level, friends and companions, social nurture, absence of religious motive, family inadherence, absence of expmle, Juvenile personality, age.

* Rural sociologe & Agric extension depart. Faculty of Agric. Ain Shams Univ.